صرخة من ٣٨ شابا للدكتور كافود:

رفض معادلة شهاداتنا الجامعية أصابنا بالتعاسة

يشيرون لـ «الشرق»

تصوير: أمير طعمية

إعلان للمركز

رد الوزارة على معادلة الشهادة التي يمنحها المعهد

خطاب من الملحق الثقافي نفيد حضورنا للدراسة بالمعهد

الخريجون لـ «الشرق»: الدراسة بالمعهد كانت تحت متابعة ورقابة الوزارة فلماذا التعسف؟!

الدوحة ـ مساعد عبدالعظيم:

عصرة إلى «الشرق» مجموعة من الشباب القطري المتحمس الذي يحمل آمالاً كبيرة يصير أن يكون له دور في حركة التنمية التي تشهدها البلاد حالياً، لكنهم كانوا في بداية الطريق وسط لسبيين بسبب الصدمات التي وجهتها وزارة التربية والتعليم العالي بعد أن أغلقت جميع الأبواب في وجوههم ورفض جميع المسئولين اتخاذ أي خطوة لحل مشكلتهم التي تتمثل في معادلة شهادة البكالوريوس التي حصلوا عليها من المعهد العالي للتكنولوجيا بجمهورية مصر العربية. فكلما فتحوا بابا اغلقه المسئولون، ولكنهم يريدون ان يحطموا كل بذرة أمل للحصول على معادلة للشهادة التي حصلوا عليها بعد نجاح سنوات وتكبد مئات الألوف من الريالات.

بداية المشكلة

يقول الشباب ان الوزارة تريد أن تعاقب كل شاب طموح أراد ان يواصل مسيرة التعليم حتى يستطيع ان يساير التطور الذي يعيشه العالم الآن في ظل ثورة المعلومات الذي ترددت وتبدأ المشكلة كما يقول الشباب عندما التحقوا بالدراسة بالمعهد التكنولوجي العالي في شهر العاشر من رمضان بجمهورية مصر العربية منذ ما يربو على خمسة أعوام وبداية العام الدراسي لسنة ١٩٩٣م وذلك على اثر الإعلانات في الصحف المحلية والمرئية وذلك بعدما قمنا بالمراجعة للسادة المسئولين بوزارة التربية والتعليم القطرية في السادة أعضاء لجنة المعادلات والتي يمثلها السيد رئيس قسم المعادلات الذي أعترافهم بذلك المعهد، فقمنا بالتسجيل والالتحاق بالدراسة مع العلم ان الدراسة في كل المسحف لم تشر إلا أي شروط وزارية عن كيفية الدراسة والنظم المتبعة بالمعهد وكما تعلمون ما تمثله فرصة الدراسة لكل واحد لم تسنعه ظروفه في مرحلة دراسته الثانوية أن يلتحق بالدراسة في الجامعة بالدولة.

وبعد قضاء أعوام الدراسة بالمعهد والحصول على الشهادة التي يثبت ذلك القول من الوزارة وحتى يكون هناك ضمان لهم، وبعملا قمنا حصلنا على ذلك القرار الصادر في ٩٢/١١/١٩ والمرقم م ت/١٢/١/١٣ والذي ينص على ان اللجنة لا تنظر في شهادة تقدم إليها بجميع مستنداتها ومؤهلاتها وفي تشترط ما يلي عندما تعرض عليها: ـ أن يكون الطالب حاصلا على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وان تكون الدولة الموجودة بها المؤسسة التعليمية معترفا بها، وألا تكون الدراسة عن بعد أو بنظام الجامعة المفتوحة أو ما شابهها، وان تكون الامتحانات في مقر الجامعة «المؤسسة التعليمية»، وبالنظر إلى كل هذه الشروط يتضح إلى الذهن سهولة تحقيق كل الشروط طالما هي المعول الأساسي التي يتم النظر إليها في حالة تقديم الشهادة مستقبلا ولكن!!

عدم معادلة الشهادة

بدأنا دراستنا في السنة الأولى من عام ١٩٩٣م بالطريقة التي انتهجها لنا المعهد بالتنسيق مع الوزارة بتشكيل لجنة مكونة من السادة رئيس التعليم الأهلي والسيد مدير ادارة المعادلات وعضو ثالث لزيارتنا في مقر مركز القاهرة للخدمات الجامعية اثناء دراسة السنة الثانية ومن هنا بدأنا، حيث افاد السيد رئيس التعليم الأهلي بأنه لا يوجد أي علاقة فرع للمعهد بالدولة الأم الذي جعل السادة بالمعهد إفادوا بان ذلك لم يؤثر بأي شكل من الأشكال وان ما شاهده هو بمثابة دروس تعريفية وتقوية للمقررات التي سوف تدرس بالمعهد بجمهورية مصر العربية ومن هنا بدى بالسبب الذي جعل المعهد غير معادل من قبل المجلس الأعلى للجامعات الأمر الذي سوف يؤدي بالتحريجي إلى مشكلة عدم معادلة الشهادة بعد تخرجهم وبذلك بدأت المراجعات من قبل السادة المسئولين بالوزارة الذين اكدوا لنا ان ذلك السبب ان مسألة التدقيق في جنسية الحصول لم تكن من شروط التقييم المذكورة سابقا وبالرغم من ذلك فقد أفادت ادارة المسئولين باللجنة بانه تم استثناء طلاب قطر من نسبة معينة من الحضور بموجب كتاب موجود لديهم من المعهد ويحوض ذلك دراسة مكثفة إلا ان المسئولين لم يلتفتوا مطلقا بذلك وقالوا ما هي اسباب استثناء طلاب قطر بالله عليكم أيها السادة المحترمون؟ هل الجواب من عندنا بذلك قررنا رفع كتاب لسعادة وزير التربية والتعليم في الموضوع وذلك في ١٩٩٨/٤/٢٨م وتمت احالته لرأي سعادة مساعد الوزير للتخطيط التربوي فاستمر ذلك الرأي قرابة سبعة اشهر اذ انه تمت مخاطبة وزارة التعليم المصرية بالموضوع ولم يكن التأخير من مصر ولكن بعد ذلك كما علمنا من مصدر رسمي من وزارة التعليم المصرية يعزز موقف عميد المعهد في حقه حيث تم تعويضنا بفصول دراسية مكثفة وتعزز موقفنا ولكن للأسف لاتوجد اي اجابة من ذلك الكتاب، بعد ذلك قررت اللجنة بعد اجتماعها الاخير الذي عقد في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨م انها مازالت غير مقتنعة بتلك الردود واثبتت رأيها وتمت احالة الموضوع لسعادة الوزير لاتخاذ مايراه مناسبا بذلك قررنا الذهاب للوزير في منزله بعد تعطيل والمواعيد الطويلة التي يجب ان نأخذها لمقابلته وللاسف ايضا دعانا الوقت عدة أيام فقررنا بذلك ولكن لم نتمكن من رؤيته إلا بعد شهر تماما من زيارتنا له في منزله وسبب ذلك هو عدم وصول التقرير من اللجنة لكي يبت فيه سعادة الوزير.

عريضة تظلم

بعد ذلك وشكرا له على ذلك ولكن لم يتخذ قرارا بل افادنا بان الموضوع لابد ان يعرض على المجلس الأعلى للتربية دراسة مستفيضة للخروج بقرار نهائي فقلنا له ونحن علمنا بان المجلس الأعلى للتربية مختص في الشهادات الدراسية الثانوية فقط، ولكن دكتوراه، ولكن قلنا هذه خيرة من الله.

وقررنا زيارة جميع أعضاء المجلس الأعلى للتربية قبل انعقاد المجلس الذي تقرر انعقاده في ٢٤ رمضان ١٤١٩هـ الموافق ١٩٩٩/١/١٣م مصطحبين معنا ما يعزز موقفنا قبل الحكم علينا علما باننا توجهنا بكتاب خطي لسعادة الوزير بالسماح لقرابة مئة طالب وطالبة بحضور جلسة المجلس بمسامع السادة الأعضاء وزوداه بتلك العريضة فوافق على ذلك ثم عاد ورفض حسب افادة السيد مدير مكتبه وفعلا قابلنا معظم الاعضاء الذين لم نستطع مقابلتهم زوداهم بعريضة التظلم.

وأتى اليوم المحدد للاجتماع ولم يبق سوى انتظار الحكم على مصيرنا فخرج ذلك القرار الذي ولاسف الشديد يدل على ان موضوعنا لم يحظ ولو لبرهة من الزمن فلقد قرر المجلس الموقر مايلي:

تتم معادلة كل شهادة على حدة، فمن حقق ما نسبته ٧٥٪ تتعادل شهادته ومن لم يحقق ... نعم من لم يحقق لانعلم مصيره سوى من ايام قلائل من السيدة رئيسة اللجنة مساعدة الوكيل للتخطيط التربوي والمناهج من لم يحقق ماسبيته ٧٥٪ لن تتعادل شهادته ولاتوجد حلول مطروحة هكذا أسدل الستار على هذه القصة ونقول هل هذا هو الحق والانصاف خمسة اعوام من اعمارنا وما يقارب مائة وعشرون الف ريال مايزال بعضنا يسددها، بجرة قلم ينتهي كل شئ.

المجلس الأعلى للجامعات

نعم لقد علمنا تماما ان الـ ٧٥٪ التي يقصدونها لم يحققها احدنا وذلك نظرا لاستثنائنا رسميا من قبل ذوي الاختصاص بالمعهد والوزارة المعنية، كما ان المجلس الأعلى للتربية لم يعط موضوعنا حقه في النقاش ولم تتم مناقشة اخطاء ومخالفة اللجنة المعنية التي دائما تتصف بانها على حق والاخرين على باطل لقد جنوا علينا بقرارهم هذا فلقد كان البعض منا في جامعة قطر والبعض الاخر في الكلية التكنولوجية والبعض يخطط للسفر للدراسة. أماني وآمال، كما اننا نود ان نقول لو افترضنا جدلا بان جميع الطلاب قدموا اوراقهم للمعادلة سوف يجعلنا في حرج شديد بعد التخرج الأمر الذي جعلنا في غاية الحيرة اذ ان ذلك الامر أي الحصول على معادلة المجلس الأعلى للجامعات ليس بالأمر اليسير وهو امر قد يطول به المقام والمقال علما ان الوزارة قامت بايضاح ذلك السبب عدة مرات على لسان السيد مساعد الوكيل للتخطيط التربوي والمناهج الأسبق ورئيس لجنة معادلة الشهادات الذي من المؤكد أنه لن ينكر ذلك. كما أن ذلك ما اكده السيد رئيس التعليم الاهلي بان امر المعادلة يستلزم وقتا وقال لا استطيع ان اقول استمروا في الدراسة او اتركوها وبذلك اصبح الأمر في أيدينا علما ان ذلك السبب الرئيسي الذي قد لا يتم معادلة شهاداتنا في حالة عدم تحقيقه.

ومن هنا بدء التسرب وسحب الاوراق بعدما كنا ثمانين طالبا اصبحنا ثمانية وثلاثين طالبا اثرنا المغامرة والتضحية في سبيل الحصول على معادلة المجلس الأعلى للجامعات بجمهورية مصر العربية فكان ذلك هدفا من الاهداف الاساسية المؤيدة لمعادلة شهاداتنا بعد التخرج اذ انه لم تكن هناك اسباب اخرى ابدا تحول دون تحقيق المطلوب.

عامان من الانتظار

ومنذ مطلع عام ١٩٩٤م حتى بداية عام ١٩٩٦م كنا ننتظر وفي قلق وكان ذلك العام اي ١٩٩٦م بمثابة عام الفرج لنا اذ انه تحقق المراد الذي طالما حلمنا بان نظفر به وهو معادلة المجلس الأعلى للجامعات بجمهورية مصر العربية لشهادة المعهد بيكالوريوس التجارة شعبة ادارة الاعمال بمثيلاتها التي تمنح من قبل الجامعات المصرية فاطمئنا.

وما لبثنا حتى صدر قرار لجنة المعادلات بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي رقم ٣٨٠، ٣٨٠/ لسنة ١٩٩٦/٧/٢م اي بعد صدور قرار معادلة المجلس الأعلى للجامعات بفترة قريبة يقضي بعدم معادلة درجة البكالوريوس الممنوحة من المعهد العالي بمدينة العاشر من رمضان أما السبب فهو نظرا لمخالفة المعهد للائحته الداخلية المتعلقة بنسبة الحضور والتي تنص على وجوب حضور الطالب ما نسبته ٧٥٪، علما أن وقت صدور ذلك القرار كنا في جمهورية مصر العربية لدراسة وأداء امتحانات الفصل الدراسي الثاني من السنة الثالثة اي لقد صدر ذلك القرار ونحن بالقاهرة، صدر ذلك القرار ولديهم العلم الكامل بانه يوجد من هو على مقاعد الدراسة، نعم لقد فوجئنا بقرار المجلس الأعلى للجامعات كما فوجئنا نحن بقرارهم نعم لم يراعوننا ولم يضعوا حلولا لنا وبالرغم من ذلك تساءلنا؟ لقد قضى قرارهم رقم م ت/١٣/١/٥/١١ لسنة ١٩٩٢م على ان اللجنة لن تنظر الا في شهادة تقدم اليها بجميع حيثياتها وتفاصيلها اذا ما طلب منها النظر في معادلتها ونحن مازلنا على مقاعد الدراسة ولم نقدم اليهم شهادة للمعادلة فكيف باللجنة ان تتخذ مثل ذلك القرار؟ فلم نجد اجابة تذكر.

الحلم يتهاوى

فقررنا مراجعتهم لعلنا نجد ما يروي عطشنا فها هو حلمنا الذي انتظرنا تحقيقه فترة طويلة يتهاوى امام اعيننا من غير وجه حق ايضا لم نجد اجابة غير انه يجب ان تكون دراستكم كاملة بجمهورية مصر العربية فتساءلنا؟ اين انتم منذ تلك الفترة حتى الآن وأين الملحق الثقافي والذي كان يعلم يقينا بوضعنا ولعله يقرأ الآن سواء، هو او مساعده أين مسئوليتهم تجاهنا ألم يكن واجبا عليهم ان يوجهونا بدلا من قولهم استمروا لا احد يستطيع ان ينكر ذلك مطلقا لان الله يعلم وهو خير الشاهدين وبالرغم من ذلك وفي نهاية عام ١٩٩٦م ومنتصف عام ١٩٩٧م تحرج بعضنا وتقدموا للجنة للمعادلة فقررت اللجنة ما يلي:

عدم معادلة درجة البكالوريوس – السبب – مخالفة اللائحة الداخلية للمعهد التي تشترط ما نسبته ٧٥٪ للحضور وكون الدراسة تمت عن بعد

ومن هنا نقول كيف بنا ان نقوم بمخالفة اللائحة والمعهد يعلم بذلك اذن فالشهادات التي حصلنا عليها تحمل اتهاما مبطناً بانها مشتراة إلا ان السادة لجنة المعادلات تعاملوا بدبلوماسية وحذر، كيف بنا ان نقوم بمخالفة لوائح وانظمة وقوانين المعهد بات يحظى بسمعة افضله ان يصبح من افضل المعاهد الخاصة بمصر ويزيد عدد طلابه عن اربعة الاف طالب وطالبة ناهيك عن ونحن نعلم ان اللجنة تجتمع مرة واحدة كل شهر ولايتجاوز عدد موضوعات البحث في كل اجتماع خمسة مواضيع مثلا إذن في كم سنة سوف يتم النظر في شهاداتنا ونحن يبلغ عددنا ثمانية وثلاثين طالبا نعم لقد سئمنا قرارات وزارة التربية والتعليم ومللنا الانتظار خمسة أعوام في قلق دائم وحيرة، بقي ان نقول ان كانت هناك اسباب متعلقة بالدرجات الوظيفية المصاحبة لأمر المعادلة فهناك انواع عديدة من المعادلات فكيف بكم الحكم علينا هكذا من غير وجه حق.

هل من إجابة؟

وتساءل الشباب من الذي ينصفنا بعد ان طرقنا كل أبواب وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وهل من السهل ان نتنازل عن حقنا وضياع ٥ سنوات من السهر والدراسة من أجل الانصياع لتعسف المسئولين بوزارة التربية برفض معادلة الشهادة الموقعة من ادارة المعهد ووزارة التربية بجمهورية مصر العربية وهل حجة عدم اكمال نسبة الحضور كافية لرفض معادلة الشهادة التي حصلوا عليها والحكم على مجموعة من الشباب المجتهد بالاعدام نفسيا وعلميا وتحطيم مستقبلهم الذي طالما بذلوا فيه المال والجهد على مدار خمس سنوات؟ وهل يدرس سعادة الدكتور محمد عبدالرحيم كافود وزير التربية والتعليم المشكلة بقلب الأب والمسئول عن التربية في قطر وان يصدر قراره المنصف لصالح هؤلاء الشباب؟! والاستجابة للصرخة التي اطلقوها عبر «الشرق».